مدير عام فرع الهيئة العامة للأدوية بعدن لـ (14 أكتوبر) :

إنشاء مختبر مركزي حديث ومراقبة أصناف وجودة الأدوية من أبرز مهام الهيئة

نسعى مع الجهات ذات العلاقة إلى دراسة تسعيرة الدواء

تتولى الهيئة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية بمحافظة عدن تنفيذ المهام المناطة بها والمحددة في قانون الدواء والمتمثلة في الإشراف على الأدوية والمستلزمات الطبية التي تستوردها شركات القطاعين العام والخاص إلى جانب الرقابة على الأدوية واختبارها وكذلك التفتيش الدوري على مصانع الأدوية الوطنية والصيدليات والمساهمة مع الجهات ذات العلاقة ومكافحة ظاهرة تهريب الأدوية للحد من آثارها على الإنسان والاقتصاد الوطني.

وللتعرف على تفاصيل هذا النشاط أجرت 14 أكتوبر لقاءً مع الدكتور عبدالقادر أحمد الباكري مدير فرع الهيئة العامة للأدوية والمستخدمات الطبية بمحافظة عدن، تحدث فيه عن المهام والأعمال والخطط المستقبلية.

القوانين النافذة لا تنظم مسألة التكامل ونسعى إلى إصدار قانون الدواء

لقاء / وداد شبيلي - تصوير/ محمد عوض

إقامة مختبر مركزي:

في البداية تحدث الدكتور الباكري عن أبرز المهام والأنشطة المتوقع انجازها خلال العام الجاري 2008م في إطار الخطة التطويرية للهيئة العامة للأدوية فقال:

أبرز المهام المتوقع إنجازها خلال العام الحالي 2008م ضمن خطة الهيئة العامة للأدوية تتمثل في تعزيز عملية الاختبارات على الأدوية من خلال بناء مختبر مركزي حديث ومتطور وتتوافر فيه الشروط عالية الجودة سواء من حيث الكادر أو المعدات والأنظمة التي سيتم تطبيقها.

وأضاف قائلاً" أن المناقصة الخاصة بهذا المختبر سيتم الإعلان عنها هذا العام ويتوقع إنجازه خلال عامين وستصل تكلفته إلى أكثر من مليار ريال بتمويل من موارد الهيئة العامة للأدوية.

*تأهيل وتدريب الكادر

وأشار الدكتور الباكري إلى أن الجانب الآخر من الخطة يهدف إلى الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في الهيئة داخلياً وخارجياً موضحاً أن فرع الهيئة بعدن حظي بنسبة لا بأس بها من برامج التأهيل والتدريب للعاملين فيه خلال العام الجاري 2008م.

مشروع قانون الدواء

وقال " هناك اتجاه لإصدار قانون الدواء والذي يهدف إلى تنظيم مسألة التعامل بالأدوية ومشروع القانون ثم مناقشته خلال شهر سبتمبر من العام الماضي من قبل عدد كبير جداً من ممثلي الشركات الخاصة ومصانع الأدوية والنقابات المعنية والصيادلة بـوزارة الصحة والهيئة العامة للأدوية وتمت الموافقة عليه وسيقدم المشروع إلى مجلس الوزراء لإقراره وتقديمه لمجلس النواب لاستكمال الإجـراءات اللازمة وأضاف: نأمل أن يصدر القانون بشكل سريع جداً لأن لهذا القانون أهمية بالغة جداً في تنظيم التكامل مع الـدواء من ناحية التسجيل والاستيراد والخزن والتوزيع وكل النواحي مشيراً إلى أنه لا يوجد في اليمن حتى الآن قانون للدواء وإنما هناك قوانين متفرقة لا يربطها أي رابط وصدور هذا القانون سينظم العلاقة وينسق بين تلك القوانين الموجودة وهي قانون تنظيم مهام الهيئة وقانون خاص بمزاولة المهنة وقانون المجلس الطبي وقانون المؤسسات الخاصة وجميعها قوانين لتنظيم عملية الرقابة ومزاولة المهنة.

وأكد إن وجود قانون خاص بالدواء سيأخذ في الاعتبار كل الجوانب حيث يهدف إلى الأمن الدوائي الذي يرتبط بشكل كبير جداً بالأمن القومي للبلد ووجود خلل في جانب الأمن الدوائي يعني إلحاق الضرر بالمجتمع والاقتصاد الوطني.

تهريب الأدوية

وحول ظاهرة تهريب الأدوية وعملية التفتيش عنها عند إدخالها عبر منافذ الجمهورية أفاد الباكري أن هذه المسألة يتم مكافحتها بالتعاون والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وذلك لما لها من آثار ضارة على المواطنين والاقتصاد الوطني، موضحاً أن هذه الأدوية بعد ضبطها يتم اختبارها من قبل الهيئة وفي حالة عدم صلاحيتها يجري إتلافها وفرض عقوبة على مرتكبيها مؤكداً أن مشروع قانون الدواء الجديد بعد استكمال إجراءات إصداره سينظم هذه المسألة وستكون هناك عقوبات رادعة لمختلف حالات التهريب ومرتكبيها.

■ د/ الباكري

وفيما يتعلق بحالات قضايا التهريب للأدوية التي تم ضبطها أشار إلى أن هناك قضية واحدة تم ضبها العام المنصرم 2007م ونظر فيها القضاء وتم إتلاف كمية كبيرة من الأدوية المهربة التي إنتهت صلاحيتها وذلك بحكم صادر عن المحكمة موضحاً انه توجد قضية أخرى ما تزال منظورة أمام القضاء في محافظة عدن ونأمل سرعة البت فيها.

مراقبة الجودة ومطابقة المواصفات

وعن دور الهيئة العامة للأدوية في مراقبة جودة الأدوية ومطابقتها للمواصفات قال الدكتور عبدالقادر: لدى الهيئة قوائم بالشركات المرخص لها باستيراد الأدوية وهذه الشركات يعاد تسجيلها كل ثلاث سنوات ودور الهيئة يتحدد في اختبار تلك الأدوية من حيث تطابقها مع شروط الجودة والمواصفات وهناك نظام يحدد نوع الإجراء إلذي يجب اتخاذه في حالة وجود أي مخالفات حيث يتم شطب الشركة نهائياً خصوصاً عندما تكون جودة الصنف غير مطابقة وفي هذه السياق أوضح الدكتور الباكري انه تم خلال العام الماضي فحص قرابة 537 صنفاً من الأدوية ظهر منها ستة أصناف غير مطابقة للمواصفات بكمية 1895 كرتوناً وتم شطبها وإتلافها مشيراً إلى أن تراخيص الموافقة على استيراد الأدوية عبر عدن خلال العام المنصرم 2007م بلغت 791 موافقة وبلغ قيمة الأدوية المستوردة 47 مليوناً و871 الفاً و614 دولاراً أمريكياً.

وبالنسبة لمراقبة عملية صناعة الأدوية محلياً أفاد إن مصانع ومعامل الأدوية الوطنية يتم مراقبتها والتفتيش عليها من خلال النزول الميداني كل ستة أشهر وتشمل هذه العملية التفتيش على المواد الخام ومراقبة عملية التصنيع والإنتاج واختبار أصناف الأدوية وجودتها وكذا التأكد من مستوى الالتزام بالشروط والمواصفات التي بموجبها تم منح ترخيص التصنيع وبالذات التركيز على مسألة الحفاظ على البيئة من التلوث وأية أضرار ناتجة عن التصنيع ومخلفاته.

تسعيرة الدواء

وحول أهمية وضع تسعيرة محددة للأدوية للحد من ظاهرة التلاعب ورفع الأسعار غير المبررة أوضح الدكتور الباكري أن الهيئة عملت على إلزام الشركات المستوردة بوضع التسعيرة على علبة كل نوع من الأدوية، موضحاً أن هناك تجاوباً من الشركات في تطبيق هذا النظام، وقال: أن الهيئة تولي مسألة ارتفاع أسعار الدواء اهتمامها وتعمل على وضع الحلول المناسبة لها للتخفيف من أعبائها على المجتمع.

وأضاف :" وبهذا الصدد بدأت الهيئة العامة للأدوية والمستخدمات الطبية منذ العام الماضي بإعداد دراسة لأسعار الأدوية وهذه الدراسة حظيت بدعم من منظمة الصحة العالمية وهي عبارة عن مؤشرات وتتطلب اغناءها وتطويرها من قبل كافة الجهات ذات العلاقة".

معبراً عن أمله في أن يتم هذا العام مناقشة هذه الدراسة والاتفاق عليها وذلك من خلال ندوة تشارك فيها الجهات المعنية بالسياسة الدوائية بحيث تتوصل الندوة إلى النتائج والحلول المناسبة لتسعيرة الدواء كونها مسألة تهم المجتمع بكل فئاته وشرائحه.

مدير عام مديرية الشيخ عثمان .. لـ (14 أكتوبر):

العمل جارٍ في تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية في المديرية

مديرية الشيخ عثمان تعتبر من أكبر وأعرق مديريات محافظة عدن فهي ملتقى ومصب كل المديريات تقع المديرية في الشمال الشرقي لمحافظة عدن وتقدر مساحتها بـ(17) كيلو متراً مربعاً وعدد سكانها بلغ وفقاً لإحصائيات عام 2004م (106) آلاف نسمه وتستقبل يومياً ما لايقل عن (150) ألف زائر ممن يمارسون مختلف المهن.

لقاء: داليا عدنان الصادق :

14أكتوبر التقت الأخ/ أحمد حسن الشيري مدير عام مديرية الشيخ عثمان الذي قال:

تعتبر مديرية الشيخ عثمان همزة وصل بين جميع المديريات بمحافظة عدن ومناطق الجمهورية الأخرى حيث تتميز بكونها منطقة شعبية تتمثل ببساطة أهلها وناسها وبوجود معالمها الأثرية القديمة كمسجد الهاشمي الذي يعد من أعرق المساجد في المديرية بالإضافة إلى مسجد النور وجولة عبدالقوي وحديقة الملاهي هي الأخرى تعد من المعالم الأثرية ومبنى البلدية القديم ومستشفى عفارة ومسجد العثماني الذي يقع في مقبرة العثماني وبستان (قهوجي ومكاوي) وغيرها من المعالم الأثرية الأساسية في المديرية.

أنشطة المديرية

وعن أبرز النشاطات العامة التي تقوم بها المديرية أوضح أن المديرية تشهد نشاطا متعددا لتحسين البنية التحتية فالمقصود هنا بالبسنة التحتية هو فتح الشوارع وتوصيل الخدمات إلى جميع المناطق وتحسين أوضاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي وكل ما يتعلق بالتربية والصحة والسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية وذلك في إطار البرنامج الاستثماري للمديرية

مشاريع قيد التنفيذ

وعن المشاريع قيد التنفيذ قال : إن أهمها مشروع مدرسة الصوفي وهي مكونة من (24) فصلا ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالإضافة إلى مشروع آخر يقوم بتنفيذه الصندوق الاجتماعي للتنمية وبتمويل من الحكومة البريطانية وهو مشروع إعادة بناء تأهيل روضة أروى وهي الآن جاهزة وتتكون من (8) فصول وست شعب ومطعم ومسرح وصيدلية ولم يتبق سوى وضع اللمسات الأخيرة لها كوضع سور للروضة وتحسين الوضعية الداخلية للمساحة وتخطيطها وبلغت كلفة هذا المشروع (47) مليوناً بالإضافة إلى مشروع بناء ثانوية في مدرسة كود العثماني فالموقع جاهز ومسور ولم يتبق سوى وضع اللمسات الأخيرة على المناقصات وسوف يقوم بتمويل هذا المشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وأضاف هناك أزمة حمامات في المديرية لهذا سيقوم مـشروع الأشـغـال بتنفيذ حمامات في الحديقة النور بكلفة (ثمانية ملايين ومئتي ألف ريال) بالإضافة إلى مشروع مستشفى الوحدة الذي تم إنجاز الجزء الأكبر منه وكان من المفترض أن يتم افتتاحه في احتفالات أعياد 30 نوفمبر وتم تأخير تنفيذ هذا المشروع نظرا لجوانب فنية وبلغت تكلفته (مائتين وخمسين) مليون ريـال يمني مـن إيـرادات السلطة المحلية كما تم كذلك رصد عشرة ملايين ريال لمستشفى التوليد ولدينا مشروع ترميم المجمع الصحي بالمديرية وإعادة تسويره بكلفة (سته وعشرين) مليون ريال.

كما يوجد لدينا الآن مشروع حديقة عمر المختار حيث بلغت كلفة هذا المشروع (ثمانية وثلاثين) مليون ريال وسيتم الانتهاء من هذا المشروع في منتصف شهر أبريل.

وعن الجانب التربوي قال:

لدينا عدد من المشاريع المتعلقة بالجانب التربوي ومنها (أثنتا عشره) مدرسه للتعليم الأساسي و(وثلاث عشرة) مدرسة للتعليم الثانوي فبحكم الكثافة الطلابية التي فاقت عدد المدارس الموجودة لدينا لهذا كان لنا لقاء بالدكتور / عبدالعزيز بن حبتور نائب وزير التربية والتعليم وأضاف قائلا:

لدينا أفكار ببناء مدرستين بأقصى سرعة في منطقة الممدارة على اعتبار أن هناك مدرستين تتمتعان بكثافة طلابية كبيرة حيث وصل عدد الطلاب فيها إلى (الفين) طالب فكل فصل قد يصل عدد الطلاب إلى (مئة) طالب فنحن نطمح إلى وضع حلول مناسبة لهذه المشكلة والاستعانة بالمدرستين الموجودتين لدينا فهما مسورتان ولم يبق سوى عملية البناء عليها للتخفيف من حدة الازدحام في مدارس عمر المختار كما تواجهنا بعض المشاكل بالنسبة للطلاب الذين يأتون من مناطق بعيدة عن المدرسة كالممداره بالإضافة إلى تعرض أبنائها إلى الحوادث المرورية، خصوصا في طريق الشريجه (الملعب) الذي يعتبر خطا سريعا وهذه مشكلة كبيرة ولكن في حالة بناء مثل هذه المدارس فسوف يساعد ذلك كثيرا في التخفيف من عملية الكثافة الطلابية وسيكون أطفالنا في أمان ومأمن من الحركة المرورية هذا فيما يخص جانب التربية والتعليم ومنطقة الممداره أصبحت منطقة كبيرة الآن وعدد سكانها لا يقل عن (خمسة وثلاثون) ألف نسمه هذا بالنسبة لتعداد عام 2004م ومنطقة المحاريق بلغ عدد سكانها أكثر من (15) ألف نسمه فنحن لدينا ثلاث ثانويات غير كافية فثانوية عثمان عبده بإمكانها استقبال (1500) طالب في حين تستقبل ثانوية النهضة (900) ألف طالب حيث تتكون من عشرة فصول وهو عدد غير كاف فلا يقتصر استقبالنا على طلاب الشيخ عثمان فقط وإنما نحن نستقبل طلاباً من دراسعد والمنصورة وأحياناً من مديرية خورمكسر والثانوية الوحيدة الخاصة بالبنات هي ثانوية بلقيس فعدد الطالبات في داخلها لا يقل عن (1400) طالبه فهي ثانوية قديمة تم إيقاف الدراسة فيها لأنها آيلة للسقوط فحرصا منا على الطالبات لم يكن أمامنا سوى تحويلهم إلى مدرسة العبادي لفترة الظهيرة ولم يبق في ثانوية بلقيس سوى طالبات السنة الثالثة من المرحلة الثانوية فقط فنحن نطمح بأن يكون لدينا ثلاث مدارس تعليم ثانوي (بنين) ومدرستان (بنات) وذلك للتخفيف من حدة الكثافة الهائلة للطلاب.

أما في مجال الصحة لدينا مجمع صحي ووحدتان صحيتان في الممدارة والكود العثماني إلا أننا نطمح إلى أن يكون لدينا مجمعات صحية كبيرة فالمجمع الصحي يقوم بمهامه بشكل جيد وكل العاملين الموجودين فيه متخصصون حيث بلغ عددهم (154) موظفا داخل المجمع يؤدون وظائفهم بالشكل المطلوب، وأضاف : لنا مقترحات وآراء كقيادة السلطة المحلية بضرورة إضافة مجمع صحي أو وحدات صحية في مختلف المناطق وذلك نظرا لتوسع منطقة الشيخ عثمان وتوافد الزائرين إليها من مختلف المديريات بقصد العلاج المجاني في المجمع الصحي فلقد قمنا بوضع فكرة منذ فترة وجيزة نطالب فيها ببناء مجمع صحي في مثلث (عبد القوي – الممدارة – المحاريق) يعمل على استقطاب هؤلاء الناس ليتم علاجهم.

إضافة إلى الوحدتين الصحيتين، فهذا ما يخص البنية التحتية مستقبلا فكل ذلك يعود إلى إيراد المديرية ودعم الأخوة في المحافظة وما يقدم لنا من دعم مركزي من وزارة المالية ووزارة الصحة وغيرها من الوزارات أما بالنسبة للأمراض النفسية فهو ليس خاضعاً للمديرية بل يقدم خدمات لكل القادمين والوافدين إليه من أبناء الجمهورية.

وعن الكهرباء والماء في المديرية قال :

لقد توسعت إمدادات الكهرباء والمياه في المديرية عما كان عليه سابقا وذلك لاكتظاظه بالعدد الكبير من الوافدين بالإضافة إلى عدد الحافلات والمحلات التجارية والمطاعم والمدارس فمن المعروف أن عدد المدارس كانت محدودة قبل الوحدة واليوم أصبحت مديرية الشيخ عثمان مركزاً تجارياً رئيسيا ومنطقة استثمارية بالفكر والثقافة وذلك لوجود أكثر من سبعة منتديات ثقافية بالإضافة إلى أكثر من ست وكالات سياحية في المديرية فالكهرباء والماء والصرف الصحي على الرغم من وجـودهـم إلا أنهم لا يفون بالغرض اللازم فأنا أود أن أقدم شكري وامتناني للجهود المبذولة من قبل عـمـال الـكـهـربـاء والمياه والصرف الصحي فمؤسسة الكهرباء ممثلة بالمنطقة الثانية بـدأت ببناء ثلاث محطات في منطقة الممدارة هذا إلى جانب مشروع عدد من المحطات في الشيخ عثمان على الرغم من الجهد الذي يبذل إلا أن هناك بعض النواقص في حجم التوسع الذي شهدته المديرية مؤخرا.

■ أحمد حسن الشيري

أما على صعيد الطرقات فتحدث الأخ مدير عام المديرية قائلا :

نقوم بعملية إعادة تأهيل جزء كبير من أحياء المديرية منها مشروع ينفذ في القسمين (A) و (B) في أحد الأحياء الرئيسية والكبيرة في المديرية بكلفة (مائتين وثلاثين) مليونا وهو دعم مركزي والإيراد المحلي للعام الجاري كما أن هناك حفر شوارع وإعادة سفلتة وتبليط للرصيف ومدة هذا المشروع عام.

أما الصعوبات التي قد تواجهنا فيما يخص الكهرباء والإزاحـة فالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي تواجه معنا مشكلة بعض الإزاحات فهم بحاجة ماسة إلى كيبلات كهربائية كبيره فقيمة الكيبل الواحد لايقل عن (اثني عشر) مليون ريـال وبعض الـشـوارع تنعدم فيها الأعمدة لهذا تكون بحاجة إلى كيبلات رئيسية موجودة تحت الأرض. يدوم استخدامها نحو (30عاما).

ولقد تم بدء العمل في المشروعين في القسمين (D) و (C) وتبقى وأنجزنا بعض الشوارع فيه ولم يتبقى سوى الرش والزيت الحارق ووضع اللمسات الأخيرة وتبقى لدينا شارعين من العام الماضي هما شـارع بلقيس وتونس فشارع بلقيس لم يكن موجوداً بل كان عبارة عن شارع ترابي إلا أنه تم إصلاحه وهو ضمن المشاريع العامة وتنفذه المؤسسة العامة للطرق والجسور وقد واجهتنا العديد من الصعوبات إلا أن الأخوين أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن والأمين العام عبدالكريم شائف سيقومان بحلها من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات للمديريات حتى تكون هي المسؤولة المباشرة عن ما يجري من تبديل للمشاريع فـي إطـار المديرية ولم يتبق سوى شارع مسواط فمن المعروف بأنه شارع رئيسي فلقد بدأنا العمل فيه بالحفر من أمام مدرسة الـعـبـادي وإدارة التربية والتعليم ومدرسة 30 نوفمبر وسيكون الشارع من جولة عبدالقوي إلى مقر الشرطة حينها سيكون لدينا شارعان بعرض 18 متراً لهذا نتمنى من المؤسسة العامة للطرق والجسور أن تكثف جهودها وتزيد من وتيرة العمل في هذا الشارع لأنه يوجد فيه نوع من الزحمة.

البدء في تأهيل أحياء المديرية بكلفة 230 مليون ريال

نعاني نقصاً حاداً في المدارس الثانوية بسبب الكثافة العددية للطلاب

ونحن في إدارة السلطة المحلية غير راضيين عن ما يحصل لكن ماذا نفعل فهذه هي إمكانيتنا وهذا هو الشارع الموجود لدينا في المديرية كشارع رئيسي فكل احتياجات المواطنين في المديرية توجد في مركز تجاري تحت مسجد النور ومن ثم سوق القات ويليه سوق الخضار والفواكه وأسواق اللحوم والتمور كلها موجودة في هذا الشارع الرئيسي.

أما حديقة النور فقد حولناها إلى موقف سيارات وهي جاهزة الآن للسفلتة وداخله ضمن حي قسم (D) وسوف تكون في نهاية هذا الشهر أو بداية الشهر القادم جاهزة.